مـركز مـدار للسياسات
والتنمية والديمقراطية
MADAR CENTER

مأزق الدولة في العراق..
بين السيـــادة
و«سلاح المقاومة»

مؤيد جبير

تحليلات

madarcenter.com
2026

مـركز مـدار للسياسات
والتنمية والديمقراطية
MADAR CENTER

تحليلات

مأزق الدولة في العراق..
بين السيادة
و«سلاح المقاومة»

مؤيد جبير

madarcenter.com
2026

تجد الدولة العراقية نفسها اليوم أمام واحد من أكثر الملفات تعقيداً في مرحلة ما بعد 2003. فمسألة السلاح لم تعد قضية أمنية يمكن حسمها بقرار إداري، ولا قضية سياسية يمكن حلها بتفاهم عابر بين الكتل، وإنما أصبحت عقدة مركبة تتداخل فيها الدولة بالمجتمع، والسياسة بالأمن، والذاكرة التاريخية بالهواجس المذهبية، والعامل الداخلي بالمتغير الإقليمي والدولي.

ولهذا فإن الحديث عن حصر السلاح بيد الدولة ينبغي ألا يبدأ من السؤال: كيف تنزع الدولة السلاح؟ وإنما من فهم الكيفية التي أصبح بها هذا السلاح جزءاً من بنية النظام السياسي والاجتماعي نفسه. فالدولة العراقية لا تتعامل مع قوة منفصلة تماماً عن النظام، بل مع قوى لها حضور سياسي، وتمثيل برلماني، وامتدادات اجتماعية، وتجربة عسكرية، وذاكرة لا تزال حاضرة في وعي جمهورها.

ومن هنا تبدأ صعوبة المهمة التي يواجهها رئيس الوزراء علي فالح الزيدي. فهو لا يحاول معالجة ملف أمني فحسب، وإنما يحاول إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والقوة، وبين القرار السياسي والسلاح، في بيئة لم تستقر فيها بعد الحدود الفاصلة بين الدولة والحزب والفصيل.

حين تصبح الدولة نفسها موضع اختبار

المشكلة الأساسية أن الدولة العراقية لم تصل إلى هذه النقطة دفعة واحدة. فقد أنتجت مرحلة ما بعد 2003 ظروفاً استثنائية أضعفت احتكار الدولة للقوة، ثم جاءت سنوات العنف الطائفي لتعمق انعدام الثقة بالمؤسسات، قبل أن يؤدي سقوط عدد من المدن أمام تنظيم داعش عام 2014 إلى إعادة إنتاج الحاجة إلى القوة المسلحة خارج الأطر التقليدية للدولة. في تلك اللحظة، لم يكن جزء كبير من المجتمع الشيعي ينظر إلى الفصائل المسلحة باعتبارها منافساً للدولة، وإنما باعتبارها قوة دفاع ظهرت عندما عجزت مؤسسات الدولة عن توفير الحماية الكافية. ومع فتوى الجهاد الكفائي وتشكيل الحشد الشعبي والحرب الطويلة ضد داعش، تحولت هذه القوة تدريجياً من حالة طارئة إلى جزء من الذاكرة السياسية والاجتماعية لجمهور واسع.

وهنا ينبغي أن نقرأ المسألة من منظور اجتماعي، لا أمني فقط. فالناس لا يتمسكون دائماً بما تفرضه النصوص القانونية، وإنما بما تكونت لديهم قناعة بأنه يوفر لهم الأمن والحماية. ولذلك فإن جزءاً من التمسك بسلاح الفصائل لا يمكن تفسيره فقط بالولاء الحزبي أو العلاقة مع إيران، بل يرتبط أيضاً بذاكرة الخوف، وبالتجارب التي مرت بها الجماعة، وبالاعتقاد بأن الدولة قد لا تكون قادرة دائماً على القيام بوظيفتها الأساسية في الحماية. وهذا يفسر جانباً مهماً من الحذر الذي ينبغي أن تبديه الحكومة. فحين تطلب من مجتمع عاش تجربة أمنية قاسية أن يتخلى عن قوة يعتبرها ضمانة، فإنها لا تطلب منه التخلي عن السلاح فقط، وإنما تطلب منه أن يستبدل ضمانة يثق بها بضمانة أخرى لم تكتمل الثقة بها بعد.

ومن هنا فإن بناء الثقة بالدولة يسبق في بعض الحالات القدرة على استعادة احتكارها للقوة.

من الدفاع عن المجتمع إلى تعدد مراكز القرار

لكن فهم هذه المخاوف لا يعني تحويلها إلى مبرر دائم لبقاء السلاح خارج القرار الوطني. فهناك نقطة فاصلة بين أن تكون القوة جزءاً من تجربة دفاعية نشأت في ظرف استثنائي، وبين أن تصبح هذه القوة قادرة على اتخاذ قرار عسكري مستقل عن مؤسسات الدولة.

الدولة الحديثة تقوم على مركزية القرار

يمكن أن تتعدد الأحزاب، وأن تختلف المرجعيات السياسية، وأن تتباين الرؤى بشأن السياسة الخارجية والأمن القومي، لكن لا يمكن أن تتعدد الجهات التي تمتلك القدرة على اتخاذ قرار الحرب والسلم. وهنا يظهر التعارض الحقيقي، فبعض الفصائل تنظر إلى نفسها باعتبارها جزءاً من مشروع مقاومة يتجاوز الحدود الوطنية، بينما تحاول الدولة إعادة بناء مفهوم الأمن على أساس أن العراق دولة ذات سيادة، وأن قرارات الحرب والسلم والعلاقات الخارجية يجب أن تمر عبر مؤسساتها.
وهذا ليس خلافاً على السلاح وحده؛ إنه خلاف على مرجعية القرار.

ومن هذه الزاوية، فإن مشروع حصر السلاح ينبغي ألا يُفهم باعتباره مشروعاً لإلغاء المقاومة أو إقصاء القوى التي قاتلت داعش، وإنما باعتباره محاولة لإعادة إدخال القوة المسلحة في الإطار المؤسسي للدولة، بحيث يصبح القرار السياسي العراقي هو المرجعية النهائية لاستخدامها. وهذا انتقال سياسي وفكري أكثر تعقيداً من مجرد نقل الأسلحة من مكان إلى آخر.

الزيدي.. بين قوة الموقف وحساسية البيئة

في هذا السياق، أرى أن الزيدي يمتلك ميزة مهمة تتمثل في إصراره الواضح على ملف الدولة، وفي رغبته في الانتقال من حالة التعايش بين مراكز القوة إلى حالة يكون فيها القرار الأمني أكثر مركزية، لكن هذه الميزة نفسها تحتاج إلى إدارة سياسية دقيقة، فالزيدي لا يواجه خصماً سياسياً تقليدياً يمكن إخراجه من الحكومة أو إسقاطه في الانتخابات، وإنما يتعامل مع قوى تمتلك تاريخاً ووجوداً اجتماعياً وعقيدة سياسية، وبعضها بدأ يصدر خطاباً شديد اللهجة تجاه مشروع حصر السلاح.

وهنا فإن أفضل استثمار لهذه الطاقة السياسية والشبابية التي يمتلكها رئيس الوزراء لا يكون في رفع مستوى المواجهة، وإنما في تحويل الإصرار إلى مشروع تفاوض سياسي طويل النفس.
القوة في هذا الملف ليست في أن تقول الدولة إنها تستطيع فرض قرارها، وإنما في أن تستطيع الوصول إلى نتيجة تجعل الطرف الآخر يقبل تدريجياً بأن قرار السلاح يجب أن يصبح قراراً للدولة.

ولهذا أعتقد أن أمام الزيدي فرصة لبناء مرحلة تمهيدية، لا تقوم على تفكيك الفصائل أو الدخول معها في مواجهة، وإنما على الاتفاق معها على قواعد جديدة لاستخدام القوة، وعلى منع أي عمل عسكري منفرد، وعلى تنظيم الأسلحة الثقيلة والصواريخ والطائرات المسيّرة، وعلى ربط القرار العملياتي بالمؤسسات الرسمية، وصولاً في مرحلة لاحقة إلى الشكل النهائي الذي تريده الدولة.

وقد يبدو هذا المسار بطيئاً، لكنه في القضايا التي تتداخل فيها العقيدة والهوية والذاكرة الأمنية، يكون التدرج أحياناً أكثر قدرة على إنتاج نتيجة مستقرة من القرار السريع.

الإطار التنسيقي أمام مسؤولية سياسية

وهنا لا تستطيع الحكومة أن تتحمل العبء وحدها. فالقوى السياسية الشيعية، ولا سيما قوى الإطار التنسيقي، تمتلك تأثيراً كبيراً في البيئة السياسية والاجتماعية التي تتحرك داخلها الفصائل، ومن ثم فإن مسؤوليتها لا تقتصر على حماية الفصائل سياسياً، وإنما تمتد إلى مساعدتها على الانتقال من منطق القوة المستقلة إلى منطق المؤسسة.

فإذا كانت هذه القوى تدرك أن الصدام الداخلي لن يكون في مصلحة أحد، فإن عليها أن تكون شريكاً في إنتاج التفاهم، وأن تستخدم نفوذها السياسي لإقناع الفصائل بأن وضع السلاح تحت القرار الوطني لا يعني التخلي عن تاريخها، ولا إلغاء دورها السياسي، ولا تعريض جمهورها للخطر.

وهنا يمكن للإطار التنسيقي أن يكون جزءاً من الحل، لا لأنه يمتلك القدرة على فرض القرار، وإنما لأنه يمتلك القدرة على توفير الغطاء السياسي والاجتماعي لعملية الانتقال.

إيران.. الحاجة إلى دبلوماسية لا إلى قطيعة

أما إيران، فإن التعامل معها يحتاج إلى قدركبير من الواقعية السياسية.
العراق لا يستطيع، ولا ينبغي له، أن يتعامل مع إيران باعتبارها مجرد عامل أمني في قضية الفصائل. فالعلاقة بين البلدين أوسع من ذلك بكثير، وتمتد إلى الاقتصاد والثقافة والمجتمع والروابط الدينية والمذهبية والجغرافيا والمصالح المتبادلة.

لكن في الوقت نفسه، فإن قوة العلاقة العراقية ـ الإيرانية لا ينبغي أن تقوم على تعدد مراكز القرار داخل العراق. من مصلحة بغداد أن تطمئن طهران إلى أن بناء دولة عراقية أكثر سيادة لا يعني بناء دولة معادية لإيران، كما أن من مصلحة إيران أن تكون علاقتها مع العراق علاقة مستقرة بين دولتين، لا علاقة تحتاج فيها إلى الحفاظ على قنوات مسلحة للضغط على القرار العراقي. وهنا تظهر أهمية الدبلوماسية العراقية. حيث يمكن للحكومة أن تقول لإيران بوضوح إن تنظيم السلاح لا يعني قطع العلاقات، وإن العراق يريد تطوير علاقاته معها اقتصادياً وثقافياً وسياسياً، ولكن على قاعدة احترام سيادة البلدين. والعلاقة الجيدة لا تحتاج إلى وجود فصائل مسلحة مرتبطة بدولة أخرى حتى تكون قوية. بل ربما يكون العكس هو الصحيح: كلما أصبح العراق أكثر استقراراً ومؤسسية، أصبحت علاقته بإيران أكثر استدامة وأقل عرضة للتوتر.

الولايات المتحدة والموعد الضاغط

في الجهة الأخرى، تواجه الحكومة ضغطاً أمريكياً لا يمكن تجاهله. فواشنطن تنظر إلى ملف الفصائل والسلاح باعتباره جزءاً من إعادة ترتيب العلاقة مع العراق، بينما تحاول بغداد الانتقال بالعلاقة الأمريكية من الإطار العسكري إلى مجالات الاقتصاد والاستثمار والتعاون الأمني. وقد حدد الزيدي موعد 30 أيلول/سبتمبر باعتباره سقفاً زمنياً لمسار حصر السلاح. والمشكلة هنا أن الموعد لا يمثل مجرد تاريخ إداري، وإنما يحمل دلالة سياسية في العلاقة مع الولايات المتحدة.
والحكومة تدرك أن عدم تحقيق أي تقدم قبل ذلك الموعد قد يعرض العراق لمزيد من الضغوط السياسية والاقتصادية، خصوصاً أن أدوات التأثير الأمريكية على العراق لا تتوقف عند الجانب العسكري.

لكن في المقابل، لا تستطيع بغداد أن تحقق المطالب الأمريكية بطريقة تجعلها تدخل في مواجهة داخلية مع قوى عراقية تمتلك قاعدة اجتماعية وسلاحاً وتجربة عسكرية. وهنا يصبح المطلوب من الحكومة أن تدير التناقض بدلاً من أن تختار أحد طرفيه.

أن تقنع واشنطن بأن العراق بدأ فعلاً في مسار حصر السلاح، وأن تقنع الفصائل بأن هذا المسار لا يستهدفها، وأن تطمئن إيران إلى أن بناء الدولة العراقية لا يعني تغيير طبيعة العلاقة معها. وهذا هو جوهر الدبلوماسية في إدارة الأزمات المركبة.

نحو تسوية انتقالية

إذا نظرنا إلى المعطيات الحالية من منظور استشرافي، فإن الاتجاه الأكثر واقعية لا يبدو في المواجهة، ولا في إبقاء الوضع على ما هو عليه، وإنما في تسوية انتقالية تتقدم فيها الحكومة والفصائل خطوة خطوة. فالانتقال الكامل من تعدد مراكز القوة إلى احتكار الدولة للقوة يحتاج إلى وقت، خصوصاً عندما تكون القوة مرتبطة بعقيدة سياسية وذاكرة اجتماعية.

وقد تكون الخطوة الأولى هي الاتفاق على مبدأ لا يختلف عليه كثيرون: لا قرار عسكري خارج الدولة. بعد ذلك يمكن أن تبدأ عملية إعادة تنظيم السلاح، وضبط استخدامه، وربط حركته بالمؤسسات الرسمية، ومعالجة مسألة الأجنحة المسلحة للأحزاب، ثم الانتقال تدريجياً إلى الصورة النهائية التي يصبح فيها السلاح جزءاً من مؤسسة الدولة لا أداة مستقلة عنها.

هذه ليست تسوية مثالية، لكنها قد تكون التسوية الممكنة. والسياسة في مثل هذه الملفات لا تبحث دائماً عن الحل المثالي، وإنما عن الحل القابل للحياة.

الدولة التي تريد أن تستعيد نفسها

في النهاية، فإن مأزق العراق اليوم لا يمكن اختزاله في العلاقة بين الحكومة والفصائل، ولا في العلاقة بين بغداد وطهران أو بغداد وواشنطن. المسألة أعمق من ذلك.

العراق يحاول منذ أكثر من عقدين أن ينتقل من دولة كانت تملك القوة لكنها فقدت شرعيتها، إلى دولة تريد أن تستعيد الشرعية والقوة معاً. وهذه عملية تاريخية لا تنجزها حكومة واحدة ولا قرار واحد.

والزيدي أمام فرصة صعبة ونادرة في الوقت نفسه. فإصراره على ملف الدولة يمكن أن يتحول إلى نقطة تحول إذا استطاع أن يستخدمه لبناء توافق، لا لتوسيع دائرة الصراع. عليه أن يمضي، ولكن بقوة السياسة؛ أن يكون حازماً في الهدف، مرناً في الوسيلة؛ وأن يحول الطاقة التي يمتلكها إلى شبكة من التفاهمات السياسية والاجتماعية والإقليمية التي تجعل مشروع الدولة ممكناً.

وفي المقابل، فإن القوى السياسية والفصائل أمام اختبار آخر: هل تستطيع أن تطور مفهوم «المقاومة» من قوة مستقلة إلى قوة تخضع للدولة، من دون أن تشعر بأنها خسرت تاريخها أو جمهورها؟

أما إيران، فاختبارها هو مدى قدرتها على التعامل مع عراق قوي ومستقل بوصفه شريكاً، لا بوصفه ساحة نفوذ. والولايات المتحدة أمام اختبار مشابه: هل تستطيع دعم بناء الدولة العراقية من دون دفعها إلى مواجهة داخلية؟

وهنا نصل إلى جوهر القضية.

العراق لا يحتاج إلى معركة جديدة بين الدولة والمقاومة، وإنما يحتاج إلى إعادة تعريف العلاقة بينهما. فإذا نجحت السياسة في نقل القوة تدريجياً من منطق الفصيل إلى منطق المؤسسة، ومن تعدد المرجعيات إلى مرجعية الدولة، فقد يكون ملف السلاح بداية لاستكمال بناء الدولة العراقية. أما إذا تحولت القضية إلى مواجهة صفرية، فإن الخاسر لن يكون فصيلاً أو حكومة أو حزباً، وإنما دولة ما زالت تحاول أن تبني نفسها وسط بيئة إقليمية شديدة الاضطراب.

ولهذا فإن الاختبار الحقيقي للزيدي ليس أن ينتصر على الفصائل، ولا أن يرضي واشنطن أو يطمئن طهران، وإنما أن ينجح في شيء أكثر صعوبة: أن يجعل الدولة العراقية هي المساحة التي يشعر فيها الجميع بالأمان، وأن يصبح قرارها الوطني مقبولاً حتى لدى من كانوا يخشون في الماضي من قوة الدولة نفسها.

من نحن؟

مركز فكري متخصص يعنى بالفكر والسياسات العامة، دراستها وتحليلها من قبل باحثين وأكاديميين متخصصين، وتقديمها للرأي العام وصناع القرار للمشاركة في ديمومة وتطوير بنية الدولة العراقية ديمقراطياً.

من هو الباحث؟

مؤيد جبير
الصفة الاكاديمية : استاذ مساعد – استاذ جامعي
التخصص الدقيق : فكر سياسي
الجامعة: الانبار – كلية العلوم السياسية

MADARCENTER.COM
2026